# العرب

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

أسسها: أحمد الصالحين الهوني

الخميس 2026/09/03 - 21 ربيع الأول 1448

السنة 49 العدد 13904

Thursday 03/09/2026

49th Year, Issue 13904

www.alarab.co.uk


# العراق.. نزع سلاح الفصائل أم تأجيله؟

## بعد 30 سبتمبر، تصبح بغداد أمام سؤال مباشر: إذا انتهى الوجود الأميركي، فما المبرر لاستمرار مجموعات مسلحة مستقلة عن الدولة؟

بغداد - لا تبدو معركة حصر السلاح في العراق مجرد استحقاق أمني ينتظر موعداً محدداً، بل تبدو أقرب إلى اختبار لمستقبل الدولة نفسها بعد سنوات من بقاء قوى مسلحة تمتلك نفوذاً سياسياً وأمنياً واقتصادياً يتجاوز حدود المؤسسات الرسمية. وتربط وجودها بـ "محور المقاومة" وبالحرب بين إيران والولايات المتحدة، وهو ما يفسر استهدافها أكثر من مرة للسعودية.

ومع اقتراب 30 سبتمبر/أيلول، الموعد المرتبط بانتهاء مهمة التحالف الدولي والانسحاب الأميركي من العراق، تدخل بغداد مرحلة أكثر حساسية في التعامل مع الفصائل المسلحة، بعدما وضعت الحكومة حصر السلاح بيد الدولة في مقدمة أولوياتها. لكن التحدي لم يعد في إعلان المبدأ، وإنما في كيفية تطبيقه من دون فتح مواجهة داخلية قد تكون كلفتها أكبر من قدرة الحكومة على تحملها.

وتقول بغداد إن الحوار مع الفصائل أحرز تقدماً، وإن ملف تسليم السلاح يقترب من الحسم، مع تأكيد رسمي على المضي في فرض سلطة الدولة. لكن تقارير تتحدث في المقابل عن تراجع عملي عن اعتبار 30 سبتمبر موعداً نهائياً لتسليم السلاح، الأمر الذي يكشف حجم التعقيد الذي يواجه الحكومة.

المشكلة الأساسية أن الفصائل العراقية لم تعد مجرد مجموعات مسلحة تعمل خارج النظام السياسي. فجزء كبير منها أصبح مرتبطاً بهيكل الحشد الشعبي، الذي تحول رسمياً إلى جزء من منظومة الأمن العراقية، بينما احتفظت فصائل نافذة بهياكل قيادة وقدرات عسكرية وشبكات سياسية واقتصادية خاصة بها.

> **الفصائل ليست مجرد مجموعات متمردة. فجزء كبير منها مرتبط بالحشد الشعبي، الذي تحول إلى جزء من منظومة الأمن العراقية**

وهنا تكمن عقدة بغداد: كيف يمكن تحويل قوة مسلحة ذات نفوذ سياسي إلى مؤسسة خاضعة بالكامل للقرار العسكري للدولة؟

تعقيدات تواجه حصر السلاح

فالمسألة ليست جمع البنادق أو الصواريخ من مخازن الفصائل، وإنما إنهاء استقلالية القرار العسكري. وهذا يعني عملياً أن قرار إطلاق النار، والتحرك خارج الحدود، والرد على أي هجوم إقليمي، يجب أن يصبح من اختصاص الدولة وحدها.

وتبدو هذه النقطة أكثر حساسية بعد الحرب الإقليمية الأخيرة، التي جعلت العراق ساحة محتملة لتبادل الضربات بين الولايات المتحدة وإيران وحلفائهما. فقد تعرضت مصالح أميركية لهجمات من فصائل موالية لطهران، بينما نفذت الولايات المتحدة ضربات على مواقع تابعة لفصائل عراقية. ومن ثم أصبحت بغداد أمام خطر أن يتحول السلاح الموجود داخل أراضيها إلى أداة لجر العراق إلى صراعات لا يملك قرارها.

وقد شدد الائتلاف السياسي الداعم للحكومة على رفض استخدام الأراضي العراقية منصة لمهاجمة دول الجوار أو جر العراق إلى صراعات لا تخدم مصالحه، في إشارة واضحة إلى أن القضية تتجاوز الداخل العراقي إلى الدور الإقليمي للفصائل.

ولا يمكن قراءة الملف العراقي بعيداً عن إيران. فجزء من الفصائل المسلحة يرتبط بعلاقات سياسية وأمنية عميقة مع طهران، وبعضها يرى أن الاحتفاظ بالقدرة العسكرية جزء من دوره في ما يسمى «محور المقاومة».

لكن الحرب الأخيرة أعادت ترتيب الحسابات. فالعراق يريد ألا يتحول إلى جبهة جديدة في أي مواجهة إقليمية، بينما تريد واشنطن أن تضمن عدم استخدام الأراضي العراقية لاستهداف قواتها أو حلفائها.

وبالتالي أصبح حصر السلاح جزءاً من إعادة تعريف موقع العراق بين واشنطن وطهران: هل يكون دولة تتخذ قرارها الأمني بنفسها، أم يبقى ساحة مفتوحة لتوازنات القوى الإقليمية؟

وهذا يفسر حساسية المفاوضات الحالية، ويجعل أي تسوية محتملة أكبر من مجرد اتفاق أمني بين الحكومة والفصائل.

مشكلة أكثر تعقيداً بعد انتهاء المهلة السياسية.

ولا يمكن قراءة الملف العراقي بعيداً عن إيران. فجزء من الفصائل المسلحة يرتبط بعلاقات سياسية وأمنية عميقة مع طهران، وبعضها يرى أن الاحتفاظ بالقدرة العسكرية جزء من دوره في ما يسمى «محور المقاومة».

لكن الحرب الأخيرة أعادت ترتيب الحسابات. فالعراق يريد ألا يتحول إلى جبهة جديدة في أي مواجهة إقليمية، بينما تريد واشنطن أن تضمن عدم استخدام الأراضي العراقية لاستهداف قواتها أو حلفائها.

وبالتالي أصبح حصر السلاح جزءاً من إعادة تعريف موقع العراق بين واشنطن وطهران: هل يكون دولة تتخذ قرارها الأمني بنفسها، أم يبقى ساحة مفتوحة لتوازنات القوى الإقليمية؟

وهذا يفسر حساسية المفاوضات الحالية، ويجعل أي تسوية محتملة أكبر من مجرد اتفاق أمني بين الحكومة والفصائل.

# روسيا تساعد إيران سرًا في تطوير صواريخ كروز أسرع من الصوت

طهران - تُساعد روسيا إيران سرًا في تطوير صواريخ كروز متطورة أسرع من الصوت، في واحدة من أهم عمليات نقل التكنولوجيا العسكرية الاستراتيجية المعروفة من موسكو إلى طهران.

استعان برنامج سري متعدد السنوات، يحمل الاسم الرمزي C430L، ببعض من أبرز خبراء الصواريخ الروس لمساعدة إيران على تطوير فئة جديدة من الأسلحة قادرة على تهديد حاملات الطائرات الأمريكية وغيرها من السفن الحربية في الشرق الأوسط.

وكشف تحقيق أجرته صحيفة فايننشال تايمز عن هذا البرنامج، الذي بدأ عام 2023 واستمر خلال الحرب الأميركية الإسرائيلية ضد إيران، من خلال مراسلات روسية مسربة وسجلات سفر وتحليل براءات اختراع عسكرية.

ويتمثل الهدف الرئيسي من برنامج C430L في مساعدة إيران على تطوير نظام دفع نفاث تضاغطي، وهو محرك يسمح لصاروخ كروز بالتحليق بسرعات تفوق سرعة الصوت بعدة مرات. وأكد خبراء في الصواريخ والشؤون العسكرية أن هذه التقنية كانت مخصصة على الأرجح لصواريخ كروز مضادة للسفن والأهداف البرية.

وقال فابيان هينز، الخبير في الصواريخ الإيرانية وكبير المحللين في منظمة أبحاث تسليح النزاعات، وهي منظمة بريطانية متخصصة في تتبع الأسلحة "هذا نقل لتكنولوجيا عسكرية بالغة الحساسية الاستراتيجية من روسيا، والتي سعى الإيرانيون إلى الحصول عليها لعقود".

> **تسريبات تكشف البرنامج الكامن وراء واحدة من أهم عمليات نقل التكنولوجيا العسكرية المعروفة من موسكو إلى طهران**

يتطلب برنامج كهذا موافقة سياسية من أعلى المستويات في روسيا.

تجمع صواريخ كروز الأسرع من الصوت بين السرعة والقدرة على التحليق على ارتفاعات منخفضة، مما يقلل الوقت المتاح لأنظمة الدفاع الجوي والصاروخي المتطورة لرصدها والتصدي لها. وهذا الأمر بالغ الأهمية بالنسبة لإيران في الخليج، حيث تُشغّل الولايات المتحدة وحلفاؤها الإقليميون أنظمة دفاعية متطورة برية وبحرية.

قامت إيران بتطوير واختبار نظام الدفع النفاث التضاغطي، على الرغم من عدم وجود دليل حتى الآن على نشر صاروخ كروز أسرع من الصوت بمساعدة روسية.

يقول جيم لامسون، المحلل العسكري السابق المختص بالشؤون الإيرانية في وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، والذي يعمل حاليًا في مركز جيمس مارتن لدراسات منع الانتشار النووي "بالنسبة للإيرانيين، سيمنحهم هذا نظام أسلحة استراتيجيًا جديدًا نوعيًا يُمكنه تهديد سفن البحرية الأمريكية".

تُظهر المراسلات المُسرّبة أن المحادثات حول البرنامج استمرت حتى صيف هذا العام.

يُعدّ هذا جزءًا من العلاقة العسكرية الاستراتيجية المتنامية بين روسيا وإيران. زودت طهران موسكو بطائرات "شاهد" الهجومية المسيرة، التي أصبحت جزءًا هامًا من الحرب الروسية في أوكرانيا، وساعدت موسكو على إنشاء مصانع لإنتاجها داخل روسيا.

كما اتهم مسؤولون أوكرانيون وغربيون روسيا بتقديم مساعدات ميدانية لإيران خلال حربها مع الولايات المتحدة وإسرائيل، شملت صور الأقمار الصناعية، ودعم الطائرات المسيرة، ومكونات الأسلحة.

يمثل برنامج C430L شكلًا أعمق من التعاون، حيث تساعد موسكو طهران على اكتساب الخبرة اللازمة لتطوير منظومة أسلحة استراتيجية متطورة خاصة بها.

## تقرأون في العدد


- عندما يتحول الإرهاب الإلكتروني إلى سلاح ص2
- احتفالات «الفاتح» برعاية «فبراير» ص3
- الببغاء الذي أتقن النحو ص4


## كلمة العرب

بقلم: محمد الصالحين الهوني

رئيس التحرير


# دبلوماسية الضرورة: كيف أعاد هرمز تعريف الدور القطري؟

إلى وقت قريب، كانت الدوحة تنظر إلى الوساطة باعتبارها استثماراً دبلوماسياً محسوباً: تتحدث مع الخصوم الذين تعجز العواصم الأخرى عن جمعهم، وتستضيف مفاوضات يصعب توفير شروطها في أماكن أخرى. أما اليوم، فقد أصبحت المعادلة أكثر تعقيداً، لأن الأزمة نفسها اقتربت من المصالح الحيوية لقطر، ولم تعد مجرد أزمة يمكن إدارتها من مسافة آمنة.

فالتوتر بين الولايات المتحدة وإيران لم يعد يجري بعيداً عنها، ولا تستطيع الدوحة التعامل معه باعتباره نزاعاً بين قوتين يمكن مراقبته من الخارج، حتى وهي تحاول البقاء خارج دائرة المواجهة. ومن هنا تغيرت وظيفة الوساطة: لم تعد مجرد أداة لبناء النفوذ الدبلوماسي، وإنما تحولت تدريجياً إلى وسيلة لحماية المصالح الوطنية وتقليص المخاطر التي يمكن أن تنتج عن انفجار الصراع.

وتملك قطر مجموعة من المقومات التي تجعلها وسيطاً ذا قيمة في هذه المعادلة: علاقات أمنية وسياسية وثيقة مع الولايات المتحدة، وقناة اتصال مفتوحة مع إيران، وخبرة تراكمية في إدارة المفاوضات والأزمات، فضلاً عن قدرة على التواصل مع أطراف يصعب على عواصم أخرى الوصول إليها بالسهولة نفسها. لكن هذه المزايا، التي صنعت قوة الدوحة الدبلوماسية، تتحول في ظروف التصعيد إلى مسؤولية ثقيلة.

فقطر تستضيف واحدة من أهم القواعد العسكرية الأميركية في المنطقة، وتقع في الوقت نفسه على مقربة جغرافية من إيران، وتطل على الخليج الذي يمثل أحد أهم ممرات الطاقة والتجارة في العالم. وإلى جانب ذلك، يرتبط وزنها الاقتصادي بقدرتها على إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي المسال إلى الأسواق الدولية. ولذلك فإن أي اضطراب واسع في الخليج لا يمكن أن يبقى بالنسبة إلى الدوحة مجرد تطور في السياسة الخارجية، بل يتحول سريعاً إلى مسألة تتصل مباشرة بالأمن الوطني والاستقرار الاقتصادي.

لهذا تبدو الوساطة القطرية في المرحلة الراهنة مختلفة عن الوساطات السابقة. فالدوحة لا تحاول فقط منع خصمين من الذهاب إلى الحرب، بل تحاول أيضاً منع تداعيات الحرب من الوصول إليها.

الدول الكبرى تستطيع، في بعض الحالات، امتصاص كلفة الحرب لأنها تمتلك عمقاً جغرافياً واقتصادياً وعسكرياً يسمح لها باستيعاب الصدمات وإعادة توزيع أعبائها. أما قطر، فجزء كبير من قوتها يقوم على عوامل أكثر حساسية: اقتصاد شديد الانفتاح، ومجال جغرافي محدود، واعتماد كبير على استقرار طرق التجارة والطاقة، وشراكة أمنية وثيقة مع قوة عسكرية كبرى، بالتوازي مع ضرورة الحفاظ على قنوات اتصال مع خصوم تلك القوة.

إنها تركيبة تمنح الدوحة نفوذاً استثنائياً في زمن الاستقرار، لكنها تجعل هامش المناورة أكثر ضيقاً عندما يتحول التوتر إلى مواجهة مفتوحة.

ومن هنا يمكن فهم ما يبدو أحياناً ازدواجية في السياسة القطرية: قاعدة العديد من جهة، وقناة الاتصال مع طهران من جهة أخرى.

في القراءة السريعة، قد تبدو المعادلة متناقضة: كيف يمكن لدولة أن تكون شريكاً أمنياً رئيسياً لواشنطن، وفي الوقت نفسه تحتفظ بعلاقة تسمح لها بالتواصل المباشر مع إيران؟

لكن ما يبدو تناقضاً هو في الواقع أحد أعمدة الإستراتيجية القطرية. فالدوحة لا تستطيع الاستغناء عن واشنطن، ولا تستطيع في المقابل تجاهل طهران. الأولى توفر لها مظلة أمنية وسياسية يصعب تعويضها، والثانية قوة إقليمية مجاورة لا يمكن التعامل معها باعتبارها طرفاً بعيداً عن الحسابات الخليجية. ولذلك فإن الحفاظ على قنوات مفتوحة مع الطرفين ليس استعراضاً دبلوماسياً، بل محاولة لتقليل مخاطر الاعتماد الكامل على طرف واحد، والحفاظ على مساحة للحركة عندما تضيق الخيارات.

غير أن الأزمات الكبرى تختبر هذه الإستراتيجية عند نقطة ضعفها الأساسية: ماذا يحدث عندما تتسع الفجوة بين المصالح الأميركية والإيرانية إلى درجة تجعل من الصعب على قطر أن تحافظ على المسافة نفسها من الطرفين؟

عندها لا يعود السؤال ما إذا كانت قطر قادرة على التوسط، بل ما إذا كانت قادرة على التوسط من دون أن تتحول، في نظر أحد الطرفين أو كليهما، إلى جزء من الصراع.

وهذه مهمة أكثر صعوبة. فالوسيط يحتاج قبل كل شيء إلى الثقة. وفي أجواء الحرب، تصبح الاتصالات موضع شك، والرسائل قابلة للتأويل، والتحركات الدبلوماسية عرضة لأن تُقرأ باعتبارها انحيازاً مقنعاً. وإذا أرادت الدوحة الحفاظ على مصداقيتها لدى واشنطن وطهران في آن واحد، فعليها أن تقنع كل طرف بأن اتصالها بالطرف الآخر لا يعني العمل ضده.

وهذه معادلة لا يمكن ضمانها بصورة دائمة. لكن هناك سبباً أكثر مباشرة يجعل قطر معنية بنجاح الوساطة: الطاقة.

> **الدوحة لا تستطيع الاستغناء عن واشنطن ولا تجاهل طهران؛ الأولى توفر لها مظلة أمنية والثانية جارتها الجغرافية**

في أوقات الاستقرار، يمكن التعامل مع الغاز الطبيعي المسال باعتباره سلعة استراتيجية ذات قيمة اقتصادية عالية. أما في أوقات الأزمات، فإنه يتحول إلى عنصر من عناصر القوة الجيوسياسية. قطر ليست مجرد دولة مصدرة للغاز، بل أحد اللاعبين المؤثرين في أمن الطاقة لعدد من الاقتصادات الكبرى. ولذلك فإن أي تهديد للممرات البحرية في الخليج يمكن أن يرفع تكاليف النقل والتأمين، ويعيد تشكيل توقعات الأسواق، ويدفع الدول المستوردة إلى البحث عن إجابة لسؤال أكثر إلحاحاً: كيف يمكن ضمان استمرار تدفق الطاقة في بيئة بحرية غير مستقرة؟

ومضيق هرمز يقع في قلب هذه المعادلة.

فحتى من دون إغلاق كامل للمضيق، يكفي ارتفاع مستوى المخاطر فيه لتتغير حسابات شركات الشحن والتأمين والطاقة. الأسواق لا تحتاج إلى توقف التجارة بالكامل حتى تشعر بالأزمة؛ يكفي أن يصبح الطريق أكثر كلفة وخطورة. وعندما ترتفع أقساط التأمين، وتزداد كلفة النقل، وتتراجع قدرة الناقلات على العمل وفق جداولها الطبيعية، تنتقل الأزمة تلقائياً من المجال العسكري إلى الاقتصاد العالمي.

وهنا تجد الدوحة نفسها أمام معادلة شديدة الحساسية. فهي تريد استمرار صادرات الغاز، لكنها تحتاج في الوقت نفسه إلى بيئة بحرية مستقرة تسمح لناقلاتها بالوصول إلى الأسواق العالمية. ولا تستطيع دولة يعتمد جزء أساسي من اقتصادها على تصدير الطاقة بحراً أن تتعامل مع أمن الملاحة باعتباره قضية خارجية محضة.


ليبيا 1 دينار - السعودية 2 ريال - مصر 3 جنيه مصري - موريتانيا 120 أوقية - تونس 900 مليم - المغرب 3 دراهم - الجزائر 7 دينارات - البحرين 200 فلس - اليمن 50 ريالا - الكويت 150 فلسا - الإمارات 2 درهم - عمان 200 بيزا - قطر 2 ريال - العراق 2000 دينار - الأردن 500 فلس - سوريا 150 ليرة - السودان 50 دينارا

AUSTRIA 2 € - BELGIUM 2 € - CYPRUS 2 € - FRANCE 2 € - GERMANY 2 € - GREECE 2 € - ITALY 2 € - TURKEY 2.350.000 TL (YTL2.35) - MALTA 2 € - NETHERLANDS 2 € - SPAIN 2 € - SWEDEN 13 KR - SWITZERLAND 3SF - USA 1 $ - UK 1 £

العرب
الخميس 2026/09/03
السنة 49 العدد 13904

# عندما يتحول الإرهاب الإلكتروني إلى سلاح

## من اختراق صنابير المياه إلى تهديد مفهوم السيادة

الحروب الحديثة لم تعد تبدأ بصاروخ أو دبابة، بل بكود خفي يخترق أنظمة المياه والطاقة. الهجمات السيبرانية لم تعد مجرد قرصنة، بل أداة ضغط جيوسياسي تمس شرايين الدولة ومفهوم السيادة ذاته، حيث تتحول البنية التحتية المدنية إلى ساحة صراع بين القوى الكبرى.

حدود رقمية تحرسها البرمجيات

علي قاسم
كاتب سوري

لندن - لم تعد الحرب الحديثة تبدأ بالضرورة بصاروخ يعبر الحدود أو بطائرة مقاتلة تخترق المجال الجوي. أحيانًا قد تبدأ من شاشة حاسوب، بكلمة مرور مقرصنة، أو بثغرة صغيرة في نظام تحكم صناعي لا يعرف المستخدم بوجوده، لكنه يحدد في النهاية ما إذا كان الماء سيصل إلى منزله، وما إذا كانت المضخات ستعمل، وما إذا كانت محطة المعالجة ستواصل أداء وظيفتها.

وهذا هو المعنى الأعمق للهجمات السيبرانية التي استهدفت خلال الأسابيع الأخيرة أنظمة مياه في عدد من الولايات الأميركية، والتي يشتبه مسؤولون وخبراء في ارتباط بعضها بجهات إيرانية. فقد تعرضت منشآت مياه في ولايات عدة لاختراقات أدت في بعض الحالات إلى تعطيل أنظمة التحكم والمراقبة وإجبار العاملين على الانتقال إلى التشغيل اليدوي. وفي مينيسوتا، أعلنت السلطات أن أكثر من 30 نظام مياه محليًا تعرض لهجوم منسق في أواخر يوليو، فيما امتدت التقارير لاحقًا إلى ولايات أخرى.

> **الإرهاب الإلكتروني لا يحتاج إلى تدمير المدن يكفي أن يزرع الشك في قدرة الدولة على حماية مواردها ليحوّل الخوف إلى أداة فعالة**

لا تكمن خطورة هذه الوقائع في حجم الضرر المادي الذي وقع بالفعل فقط، بل في الرسالة التي تحملها: إذا كانت المياه، وهي أبسط مقومات الحياة وأكثرها ارتباطًا بالأمن اليومي للمواطن، يمكن أن تصبح هدفًا في صراع بين دولتين، فإن مفهوم الجبهة الداخلية نفسه يتغير.

لقد اعتاد العالم النظر إلى الأمن القومي من خلال الجيش والحدود والمطارات والموانئ ومنشآت الطاقة. لكن المجتمع الرقمي أعاد تعريف الخريطة. فالمحطة التي تضخ المياه قد تكون بعيدة آلاف الكيلومترات عن أي جبهة عسكرية، لكنها متصلة بشبكة يمكن الوصول إليها من خارج الحدود. والمضخة التي تبدو آلة ميكانيكية بسيطة قد تكون مرتبطة بوحدة تحكم قابلة للوصول عبر الإنترنت.

وهنا تصبح المسافة الجغرافية أقل أهمية من المسافة الرقمية.

المياه لم تعد مجرد مورد طبيعي؛ إنها بنية تحتية رقمية أيضًا.

وهذا التحول هو الذي يجعل الهجمات على شبكات المياه مختلفة عن عمليات القرصنة التقليدية. فالهاكر الذي يسرق بيانات شركة أو يطلب فدية مقابل فك تشفير ملفاتها يسبب خسارة اقتصادية، مهما كانت كبيرة. أما اختراق نظام تشغيل منشأة مياه فيعني الاقتراب من العالم المادي، حيث يمكن لقرار رقمي أن يتحول إلى ضغط ينخفض، أو مضخة تتوقف، أو نظام معالجة يضطر إلى الخروج من الخدمة.

وقد حذرت الوكالات الأميركية المختصة منذ سنوات من هذه الثغرة. فأنظمة المياه تعتمد بصورة متزايدة على تقنيات التحكم الصناعي والمراقبة عن بعد، بينما يؤدي تقارب شبكات تكنولوجيا المعلومات مع أنظمة التشغيل إلى خلق مسارات جديدة للهجوم. وتوصي وكالة الأمن السيبراني وأمن البنية التحتية الأميركية، من بين إجراءات أخرى، بتقليل تعرض الأنظمة الحساسة للإنترنت العام، وتقسيم الشبكات، وتعزيز حماية أنظمة التحكم.

لكن ما يحدث الآن يضيف بُعدًا جيوسياسيًا إلى المشكلة التقنية.

فالهجمات المنسوبة إلى جهات مرتبطة بإيران ليست ظاهرة ظهرت فجأة. فقد حذرت وكالات أميركية في وقت سابق من نشاط مجموعات مرتبطة بالحرس الثوري الإيراني استهدفت وحدات تحكم صناعية مستخدمة في قطاعات متعددة، بينها مرافق المياه والصرف الصحي. كما أشارت تحذيرات رسمية إلى استهداف معدات تحكم قابلة للبرمجة تستخدمها منشآت أميركية.

وهنا يمكن فهم لماذا أصبحت البنية التحتية المدنية جزءًا من الحسابات الإستراتيجية للدول.

الدولة التي لا تستطيع منافسة خصمها في كل ميادين القوة التقليدية قد تبحث عن نقاط ضعفه الأكثر حساسية. لا تحتاج إلى تدمير قاعدة عسكرية إذا كان بإمكانها إرباك منشأة مدنية بكلفة أقل. ولا تحتاج إلى إغراق مدينة إذا كان بإمكانها إثارة الشك لدى سكانها حول قدرتهم على الحصول على خدمة أساسية.

إنها استراتيجية الضغط من الأطراف: الاقتراب من المجتمع بدلًا من الاقتراب من الجيش.

وهذا ما يجعل البنية التحتية المدنية مغرية للفاعلين السيبرانيين. المستشفى، وشبكة الكهرباء، ومحطة المياه، والمطار، وشبكة النقل، ليست أهدافًا عسكرية بالمعنى التقليدي، لكنها تشكل الأعصاب التي تجعل الدولة تعمل.

وعندما تُصاب هذه الأعصاب، لا يكون الضرر محصورًا في المنشأة.

قد يكون الهدف الحقيقي هو الثقة.

فالمواطن لا يحتاج إلى أن تنقطع المياه لأيام حتى يشعر بالخطر. يكفي أن يعلم أن جهة خارجية تمكنت من الدخول إلى النظام الذي يديرها. ويكفي أن يعرف أن مضخات المياه يمكن التحكم فيها عن بعد حتى يبدأ السؤال: ماذا يمكن أن يحدث في المرة المقبلة؟

هذه النقطة بالذات تجعل الحرب السيبرانية مختلفة عن الحرب التقليدية. الصاروخ يعلن نفسه لحظة سقوطه؛ أما الاختراق الإلكتروني فقد يبقى غير مرئي، وقد لا يعرف الضحية أنه تعرض له إلا بعد أن تبدأ آثاره في الظهور.

والأكثر خطورة أن البنية التحتية الحديثة أصبحت مترابطة بصورة لم يعرفها العالم من قبل. المياه تعتمد على الكهرباء، والكهرباء تعتمد على أنظمة رقمية، والاتصالات تعتمد على الطاقة، والمستشفيات تعتمد على المياه والكهرباء والاتصالات في آن واحد. لذلك فإن الهجوم على قطاع واحد قد ينتقل أثره إلى قطاعات أخرى.

إنها شبكة من الاعتماد المتبادل، لكنها في الوقت نفسه شبكة من نقاط الضعف.

ولهذا فإن القضية الأميركية ليست قضية أميركية فقط.

في الولايات المتحدة، توجد موارد مالية وتقنية ضخمة، لكن آلاف أنظمة المياه المحلية صغيرة، وبعضها يعمل بميزانيات محدودة وبتكنولوجيا قديمة. وقد أظهرت الهجمات الأخيرة أن القوة الاقتصادية للدولة لا تعني بالضرورة أن كل عقدة في بنيتها التحتية محمية بالمستوى نفسه. وقد دفع ذلك جمعيات قطاع المياه إلى المطالبة بقواعد سيبرانية إلزامية وأكثر توحيدًا، بدل ترك الحماية لمعايير متباينة بين الولايات والبلديات.

وفي الدول النامية، تبدو المشكلة أكثر تعقيدًا.

هناك شبكات مياه وكهرباء تعاني أصلًا من نقص الاستثمار والصيانة، وقد تضاف إليها أنظمة رقمية حديثة من دون بناء طبقات حماية موازية. وهكذا يمكن أن تنتقل الدولة من ضعف البنية التحتية التقليدية إلى ضعف مزدوج: بنية مادية هشة وبنية رقمية مكشوفة.

وفي بعض الدول التي تعاني الحروب والانقسامات، تصبح المسألة أخطر بكثير، لأن السيطرة على المياه والطاقة يمكن أن تتحول إلى أداة سياسية وعسكرية حتى من دون هجوم سيبراني. وإذا أضيفت التكنولوجيا إلى هذا الواقع، يصبح من الممكن تعطيل الموارد عن بعد، أو ابتزاز المؤسسات، أو مراقبة عملياتها، أو استغلال نقاط الضعف فيها.

لهذا لا ينبغي أن ينظر العالم إلى الأمن السيبراني باعتباره ملفًا يخص خبراء التكنولوجيا وحدهم. الأمن السيبراني أصبح جزءًا من الأمن الوطني بالمعنى الكامل للكلمة.

والتحدي الجديد هو أن المؤسسات التي تدير البنية التحتية ليست دائمًا مؤسسات أمنية. قد تكون بلدية صغيرة، أو شركة مياه محلية، أو محطة معالجة مستقلة. لكن الخطر الذي يتهددها يمكن أن تكون له نتائج وطنية.

وهنا تظهر واحدة من أكبر مفارقات العصر الرقمي: أمن الدولة قد يتوقف أحيانًا على أمن جهاز حاسوب في مؤسسة صغيرة. هذه الحقيقة تفرض تغييرًا في مفهوم السيادة.

في القرن العشرين، كانت السيادة تعني قدرة الدولة على السيطرة على أراضيها وحدودها ومجالها الجوي والبحري. أما في القرن الحادي والعشرين، فإن السيادة تعني أيضًا قدرتها على حماية الأنظمة الرقمية التي تدير أراضيها ومرافقها وسكانها.

فإذا استطاعت قوة خارجية الدخول إلى شبكة مياه داخل دولة من دون عبور حدودها، فإن مفهوم الحدود نفسه يصبح أقل وضوحًا.

لا يعني ذلك أن الجغرافيا انتهت، وإنما أن الحدود أصبحت ذات طبقتين: حدود مادية تحرسها الجيوش، وحدود رقمية تحرسها البرمجيات والخوادم وأنظمة التحكم.

وهنا تحديدًا تكمن خطورة ما يسمى أحيانًا "الحرب الهجينة". فالدولة لا تحتاج إلى إعلان الحرب كي تضغط على خصمها. يمكنها استخدام أدوات اقتصادية وإعلامية وسيبرانية في الوقت نفسه، وربطها بعمليات عسكرية أو دبلوماسية أكبر.

إيران ليست الدولة الوحيدة التي تمتلك هذا النوع من القدرات. روسيا طورت على مدى سنوات قدرات سيبرانية استُخدمت ضد أهداف حكومية وبنية تحتية، فيما استخدمت كوريا الشمالية الهجمات الإلكترونية لأغراض سياسية واقتصادية. لكن الحالة الإيرانية تكتسب أهمية خاصة لأنها تأتي في سياق صراع متصاعد مع الولايات المتحدة وحلفائها، ما يجعل الهجمات السيبرانية إحدى أدوات الضغط غير المباشر.

ومع ذلك، ينبغي عدم الوقوع في المبالغة.

فالهجمات الأخيرة على شبكات المياه الأميركية، وفق المعلومات المتاحة، لم تتحول إلى كارثة واسعة النطاق في مياه الشرب، كما أن السلطات لم تعلن حتى الآن عن انهيار شامل للخدمات. وفي بعض الحالات أمكن احتواء الاختراق سريعًا والعودة إلى التشغيل اليدوي.

لكن القدرة على الوصول أهم من حجم الضرر الذي وقع بالفعل.

فالخصم الذي يختبر نظامًا اليوم قد لا يستخدم كل قدرته في اليوم نفسه. وقد يكون الهدف هو اكتشاف نقاط الضعف، وفهم طبيعة الشبكات، ومعرفة زمن استجابة المؤسسات، وتحديد الأنظمة التي يمكن اختراقها إذا تطورت المواجهة.

وهنا يصبح الاختراق نفسه رسالة.

إنه يقول للدولة المستهدفة: "نستطيع الوصول إليك".

وفي عالم تتداخل فيه الحرب التقليدية مع الحرب الرقمية، قد تكون هذه الرسالة أهم من الضرر المباشر.

> **الهجمات السيبرانية على شبكات المياه الأميركية تكشف أن الحرب الرقمية أصبحت تستهدف الحياة اليومية**

لذلك فإن الرد الصحيح لا ينبغي أن يكون مجرد زيادة عدد برامج مكافحة الفيروسات أو تغيير كلمات المرور، رغم أهمية هذه الإجراءات. المطلوب هو بناء مرونة وطنية تستطيع أن تجعل الهجوم أقل تأثيرًا حتى عندما يحدث.

وهذا يعني فصل الأنظمة الحساسة عن الإنترنت حين يكون ذلك ممكنًا، تحديث المعدات القديمة، تدريب الموظفين، بناء أنظمة احتياطية، تطوير القدرة على التشغيل اليدوي، إجراء اختبارات اختراق دورية، وتبادل المعلومات بين الحكومات والشركات والبلديات. كما يعني وضع معايير وطنية واضحة وملزمة، مع توفير التمويل للمؤسسات الصغيرة التي لا تستطيع تحمل تكاليف الأمن السيبراني وحدها.

لكن ثمة بعدًا دوليًا لا يقل أهمية.

إذا كانت الهجمات تأتي عبر الحدود، فإن الدفاع لا يمكن أن يكون وطنيًا فقط. تحتاج الدول إلى آليات أسرع لتبادل المعلومات، وتحديد الجهات المسؤولة، وفرض تكاليف سياسية واقتصادية على من يستخدم البنية التحتية المدنية ساحة للصراع.

وهنا يبرز سؤال أكثر صعوبة: هل يحتاج العالم إلى قواعد دولية جديدة تحظر استهداف البنية التحتية المدنية الحيوية في زمن السلم؟

فإذا كان المجتمع الدولي قد طور قواعد تحمي المدنيين والمنشآت المدنية في الحرب التقليدية، فإن الانتقال إلى الحرب الرقمية يفرض إعادة التفكير في كيفية تطبيق هذه المبادئ على شبكات المياه والمستشفيات والطاقة.

قد يبدو من الصعب الاتفاق على قواعد فعالة في ظل غياب الثقة بين القوى الكبرى، لكن البديل أخطر: أن يصبح استهداف البنية التحتية المدنية عرفًا غير مكتوب في الصراعات المقبلة.

وعندها قد لا تكون المياه سوى البداية.

فما يمكن فعله بمحطة مياه يمكن أن يُفعل بشبكة كهرباء، وما يمكن فعله بشبكة كهرباء يمكن أن يمتد إلى المواصلات والمطارات والمستشفيات والمصانع والموانئ. ومع تطور الذكاء الاصطناعي والأتمتة، ستزداد قدرة المهاجم على اكتشاف الثغرات وتحليل الشبكات واختيار نقاط الضغط الأكثر حساسية.

لهذا فإن السؤال الذي تطرحه الهجمات الأخيرة ليس: هل تستطيع إيران اختراق شبكة مياه أميركية؟

السؤال الأكبر هو: ماذا يحدث عندما تصبح كل البنية التحتية التي تقوم عليها الدولة الحديثة قابلة للهجوم من خلف شاشة؟

لقد تغيرت طبيعة القوة.

لم تعد الدولة الأقوى هي فقط التي تملك أكبر جيش أو أكثر الطائرات تطورًا. ستكون الأقوى أيضًا هي التي تستطيع أن تحافظ على عمل أنظمتها عندما يحاول خصمها تعطيلها، وأن تواصل ضخ المياه عندما تتعرض الشبكة للهجوم، وأن تبقي الكهرباء مستمرة عندما تتعرض محطات التحكم للاختراق، وأن تحافظ على ثقة مواطنيها عندما تصبح الحرب غير مرئية.

في النهاية، قد يكون أخطر ما في الإرهاب الإلكتروني أنه لا يحتاج إلى تدمير المدينة كي يربكها. يكفي أحيانًا أن يجعل سكانها يشكون في أن الأنظمة التي تبدو مضمونة كل يوم ليست مضمونة على الإطلاق.

وهنا تنتقل المعركة من الخوادم إلى المجتمع، ومن التكنولوجيا إلى السيادة.

فالسيادة في العصر الرقمي لا تعني فقط أن تملك الدولة أرضها، بل أن تملك القدرة على حماية الشبكات التي تجعل الحياة فوق تلك الأرض ممكنة. وإذا كانت حروب القرن العشرين قد دارت حول السيطرة على الأرض والموارد، فإن حروب القرن الحادي والعشرين قد تدور بصورة متزايدة حول السيطرة على الأنظمة التي تدير تلك الموارد.

ومن هنا تصبح صنابير المياه أكثر من صنابير. إنها نقطة اتصال بين التكنولوجيا والدولة والمواطن.

ومن يستطيع الوصول إليها عن بعد، يستطيع أن يذكّر الدولة بأن حدودها لم تعد تنتهي عند آخر نقطة تفتيش، بل تمتد إلى كل شبكة رقمية تدير حياتها اليومية.

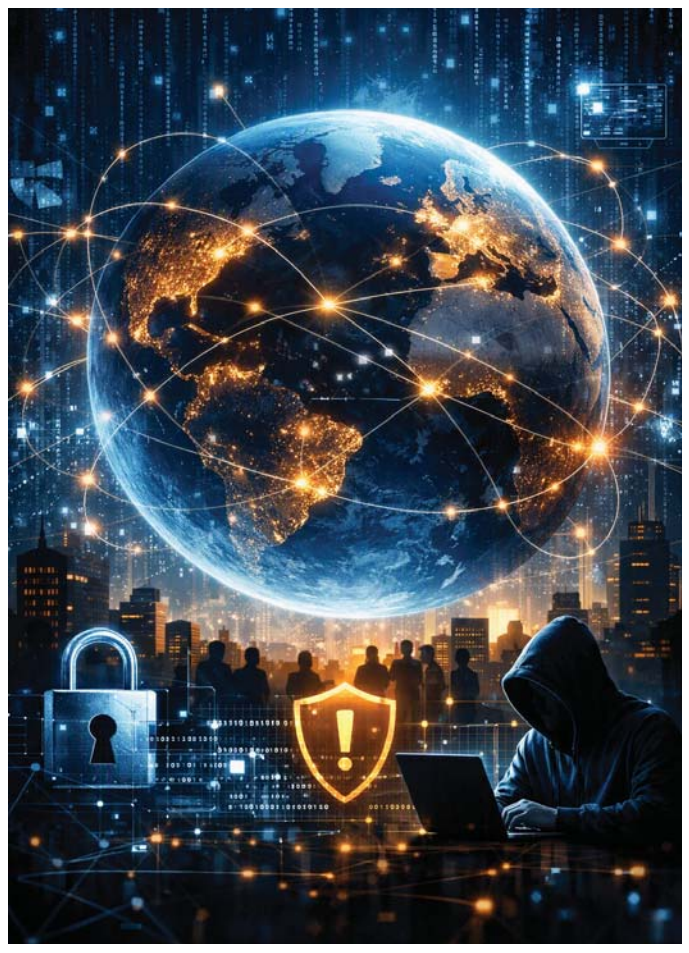

كل شبكة متصلة بالإنترنت تمثل منفذاً محتملاً لاختراق السيادة

# من أفرغ الانتماء الحزبي من معناه الحقيقي؟

عبده حقي
باحث مغربي

يواجه المشهد السياسي المغربي مفارقة لافتة تستحق أكثر من قراءة عابرة. فمن جهة، تتعالى الدعوات إلى إشراك الشباب في الحياة السياسية، وتجديد النخب، وتوسيع المشاركة في الأحزاب والانتخابات والمؤسسات المنتخبة، ومن جهة أخرى، يستمر جزء مهم من الشباب في النظر إلى العمل الحزبي بكثير من التحفظ والشك، بل وأحيانا باللامبالاة. وفي الاتجاه المقابل، نشهد ظاهرة أخرى لا تقل إثارة للقلق، تتمثل في انتقال بعض السياسيين من حزب إلى آخر تبعا للحسابات الانتخابية أو تغير موازين القوة، حتى أصبح ما يعرف بـ"الترحال السياسي" واحدا من العوامل التي تضعف صورة الالتزام الحزبي وتفرغ الانتماء السياسي من معناه الفكري والأخلاقي.

الظاهرتان، في تقديري، ليستا منفصلتين. فكلما شاهد الشباب سياسيا ينتقل بسهولة من حزب إلى آخر، ومن خطاب إلى نقيضه، ومن موقع في المعارضة إلى صف الأغلبية أو العكس، من دون تفسير فكري مقنع، ازداد اعتقادهم بأن السياسة مجرد مجال لتبادل المواقع والمصالح، وليست فضاء للدفاع عن مشاريع مجتمعية وقناعات وبرامج.

**العزوف السياسي لا يعني دائما رفض الوطن أو المؤسسات كما لا يعني بالضرورة انعدام الوعي فقد يكون احتجاجا صامتا على طريقة ممارسة السياسة نفسها**

لا أعتقد أن الشباب المغربي يفتقر بطبيعته إلى الاهتمام بالشأن العام. فحضوره المكثف في النقاشات الرقمية، وتعليقه على قضايا التعليم والشغل والصحة والعدالة الاجتماعية والرياضة والثقافة والسياسات العمومية، يؤكد أنه يتابع ما يجري حوله ويتفاعل معه. المشكلة الحقيقية تكمن في المسافة التي تفصل بين الاهتمام بالشأن العام وبين الانخراط في المؤسسات الحزبية التقليدية.

كثير من الشباب يسأل اليوم: ماذا سيضيف إليَّ الانضمام إلى حزب سياسي؟ هل سأجد فضاء للنقاش والتكوين والمبادرة؟ هل يمكن أن أصعد داخله بالكفاءة والاجتهاد، أم أن الطريق إلى المسؤوليات تمر عبر شبكات العلاقات والولاءات الداخلية؟ عندما يشعر الشاب بأن صوته داخل الحزب لا يساوي الكثير أمام سلطة القيادات التقليدية، وأن فرص الوصول إلى مواقع القرار محدودة، وأن الوجوه نفسها تتكرر في الانتخابات والمؤسسات، يصبح العزوف نتيجة يمكن فهمها، وإن كانت نتائجها خطيرة على الديمقراطية.

العزوف السياسي لا يعني دائما رفض الوطن أو المؤسسات، كما لا يعني بالضرورة انعدام الوعي. فقد يكون في حالات كثيرة احتجاجا صامتا على طريقة ممارسة السياسة نفسها.

لكن خطورة هذا الاحتجاج الصامت تكمن في أنه يترك الساحة فارغة أمام الفئات الأكثر تنظيما وقدرة على التحكم في آليات الترشيح والتعبئة الانتخابية.

إلى جانب عزوف الشباب، تبرز ظاهرة انتقال بعض المنتخبين والفاعلين السياسيين بين الأحزاب، خصوصا كلما اقتربت المواعيد الانتخابية مثلما هو الشأن اليوم .

الأصل في السياسة الحزبية أن ينتمي الإنسان إلى حزب لأنه يقتنع بأفكاره وبرامجه وتصوره للمجتمع والاقتصاد والدولة. ومن الطبيعي أيضا أن يغير السياسي قناعاته وأن يغادر حزبا إذا وقع خلاف فكري أو تنظيمي عميق، فالسياسة ليست ثلاجة ولا سجنا مؤبدا.

لكن المشكلة تبدأ عندما يصبح تغيير الحزب عملية موسمية مرتبطة أساسا بالبحث عن التزكية الانتخابية أو الموقع الأقرب إلى الفوز أو النفوذ.

في هذه الحالة يفقد الانتماء السياسي قيمته. فما معنى أن يقضي سياسي سنوات يدافع عن برنامج حزب معين، ثم ينتقل إلى حزب آخر يحمل مرجعية مختلفة من اليسار الراديكالي إلى اليمين المتطرف أو العكس، وبعد مدة ينتقل مجددا إلى تنظيم ثالث، من دون أن يشرح للرأي العام أسباب هذا التحول؟ وما الرسالة التي يتلقاها الشاب من هذا السلوك؟

إن أخطر ما ينتجه الترحال السياسي هو انتشار صورة ذهنية تعتبر السياسة سوقا مفتوحة للفرص. فالناخب لا يعود أمام مرشح يمثل مشروعا سياسيا محددا، بل أمام شخص قد يغير لونه الحزبي في الموعد الانتخابي التالي. وهنا تفقد الانتخابات جزءا من معناها السياسي.

الناخب الذي يصوت على مرشح لأنه يمثل حزبا وبرنامجا معينا يريد منطقيا أن يظل ذلك المنتخب وفيا، قدر الإمكان، للتعاقد السياسي الذي قدم نفسه على أساسه.

أما إذا أصبح الانتقال بين الأحزاب أمرا عاديا تحكمه الحسابات الشخصية، فإن المواطن يبدأ بالتساؤل: لماذا أميز أصلا بين حزب وآخر؟ ومن هنا تبدأ أزمة أعمق هي تراجع الفوارق السياسية في وعي المجتمع.

وعندما يشاهد الشباب مسؤولا يهاجم حزبا بشدة بالأمس ثم ينضم إليه في الغد ، أو يرفع شعارات معينة ثم يتخلى عنها بمجرد تغير موقعه السياسي، فإن الضرر لا يلحق بالشخص وحده، بل بصورة السياسة كلها.

وتتراكم هذه المشاهد تدريجيا حتى تتشكل قناعة جماعية لدى بعض الشباب مفادها أن الخطابات الحزبية ليست سوى لغة انتخابية مؤقتة. وهذه القناعة، سواء كانت عادلة في تعميمها أم لا، تعتبر خطيرة للغاية.

**الناخب الذي يمنح صوته لمرشح لأنه يمثل حزبا وبرنامجا معينا يريد منطقيا أن يظل ذلك المنتخب وفيا قدر الإمكان للتعاقد السياسي الذي قدم نفسه على أساسه**

إن الحزب السياسي الحقيقي والعتيد ليس وكالة للترشيحات، بل مؤسسة اجتماعية وسياسية يفترض أن تنتج الأفكار والنخب والبرامج.

وعندما تصبح الحدود بين الأحزاب على اختلاف مرجعياتها الإيديولوجية والتاريخية والنضالية مترهلة وشديدة المرونة، ويستطيع الشخص الانتقال بينها بسهولة كبيرة بحثا عن فرصة انتخابية، فإن مفهوم "المناضل الحزبي" نفسه يبدأ في التراجع لمصلحة مفهوم "المرشح".

يجب أن يشعر الشاب بأن الحزب يحتاج إلى فكره، لا إلى صوته فقط؛ إلى مبادرته، لا إلى حضوره في المهرجانات الانتخابية؛ وإلى قدرته على النقد والتغيير، لا إلى الطاعة التنظيمية. فالانتماء السياسي الحقيقي يولد من الإحساس بالمشاركة في صناعة القرار.

لذلك فإن المعركة الأساسية التي تنتظر الأحزاب المغربية اليوم ليست فقط معركة الفوز في الانتخابات المقبلة، وإنما معركة استعادة الثقة في السياسة نفسها.

فالبلد لا يحتاج إلى شباب يكتفي بمراقبة السياسة من بعيد، كما لا يحتاج إلى سياسيين يحملون حقائبهم من حزب إلى آخر كلما تغيرت الحسابات.

إنه يحتاج إلى ثقافة جديدة تجعل الانتماء السياسي مسؤولية، والاختلاف الفكري قيمة، والالتزام الحزبي تعاقدا أخلاقيا مع المواطن.

وحين تستعيد السياسة هذه المعاني والأفكار الوازنة والنبيلة ، يمكن للشباب أن يجد فيها مجالا يستحق المشاركة، ويمكن للأحزاب أن تستعيد دورها باعتبارها مؤسسات لصناعة الأفكار والنخب والبرامج ، لا مجرد محطات عابرة في مسارات الباحثين عن المقاعد الوثيرة والامتيازات الشخصية.

معركة استعادة الثقة في السياسة

# احتفالات «الفاتح» برعاية «فبراير»

حنين للنظام الجماهيري

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

لم تعرف مدينة بني وليد الليبية في تاريخها احتفالات بأعياد الفاتح من سبتمبر كتلك التي شهدتها ليلة الإثنين/الثلاثاء، برعاية حكومة الوحدة الوطنية التي أمّنت تلك الاحتفالات، واعتبرتها حقاً مشروعاً للسكان المحليين من أنصار الزعيم الراحل معمر القذافي، في إطار احترام مبادئ ثورة فبراير ومنها حرية التعبير والتنظّم واحترام الرأي الآخر. ربما يبقى الأمل في إقامة نظام ديمقراطي تعددي هو المكسب الوحيد الذي تحقق من انتفاضة 2011 التي أطاحت بواحد من أعتى الأنظمة الشمولية في المنطقة.

سلطات طرابلس والقوى الفاعلة في طرابلس ومدن الساحل الغربي بما فيها مصراتة، احترمت إرادة "الخضر" في التعبير عن حنينهم للنظام الجماهيري، أو عن استمرارهم في الولاء لمنظومته العقائدية التي تجد دعماً أكبر في المناطق الداخلية وبين البدو من أبناء القبائل التي تعتقد أن القذافي كان يعبّر عنها ويتبنى قيمها الثقافية والاجتماعية.

لآخر يوم في حياته، تمسك معمر بهويته البدوية القادمة من أعماق الصحراء، والتي رفضت الانسجام مع التحولات الحضارية الكبرى، وجعلت من الخيمة والناقة واللباس التقليدي رمزاً للدولة لأربعة عقود. اعتبر أنصاره من أبناء الدواخل والقبائل أن الحرب الحقيقية كانت تستهدفهم وتضرب سطوتهم وتحاصر نفوذهم لفائدة فئات أخرى طالما تعرضت للتهميش خلال العهد الجماهيري.

احتفالات أنصار القذافي بالذكرى السابعة والخمسين للحركة العسكرية التي أطاحت بالنظام الملكي الدستوري، والتي اتخذت لاحقاً مفهوم وصفة الثورة بما رسخته من تحولات كبرى في المجتمع يختلف الليبيون حول تقييمها بين مادح وقادح، شهدت هذا العام إشارات لافتة ومثيرة للسجال، من بينها رفع صور خميس، الابن الأصغر للقذافي الملقب بالجنرال الذهبي، والذي كان يتولى قيادة اللواء 32 معزز "القوة الأكثر تدريباً والأكثر تجهيزاً في الجيش الليبي"، ولقي حتفه في 29 آب/أغسطس 2011 نتيجة قصف صاروخي من قبل طيران الناتو، إلى جانب صور محمود حمزة آمر اللواء 444 التابع لوزارة الدفاع في حكومة الوحدة الوطنية، والذي يبسط نفوذه على أغلب مناطق غرب البلاد بما فيها مدينة بني وليد. الرسالة التي أراد أصحابها إيصالها إلى من يهمه الأمر أنه من الممكن تقريب المسافات وتوحيد الجهود بين السبتمبريين والفبرايريين طالما هناك اتفاق على احترام إرادة الجماهير وعدم التضييق على "الخضر".

لوحظ كذلك ارتفاع العديد من الأصوات التي كانت معروفة بعدائها المستطير للنظام السابق وتحريضها ضد رموزه وقياداته وأتباعه، ومنها دار الإفتاء برئاسة صادق الغرياني، داعيةً لاحترام أنصار القذافي والسماح لهم بإحياء ذكرى "الفاتح"، واعتبار ذلك ظاهرة صحية ضمن خيار التعددية المطروح لتيسير الدخول بالبلاد في مصالحة وطنية شاملة، ومؤشراً على إمكانية التلاقي حول مشروع وطني موحّد. الناشطون في كواليس السياسة يعلمون أن الأمر يتعلق أساساً بالرغبة في توحيد جبهة العداء للقيادة العامة للقوات المسلحة بالمنطقة الشرقية. رافعو صور القذافي في بني وليد كانوا يدوسون صورة المشير خليفة حفتر التي ألقوا بها على الأرض تحدياً للتوازنات السياسية والميدانية الحاصلة في البلاد، ولنتائج الجهود الأممية والدولية لحلحلة الأزمة بتحقيق التوافق بين القوى النافذة في بنغازي وطرابلس على تشكيل سلطات تنفيذية جديدة وتوحيد المؤسسات السيادية وإزالة كل العراقيل التي كانت تحول دون تنظيم انتخابات حرة ونزيهة وتعددية يختار من خلالها الليبيون من يرونهم جديرين بقيادة الدولة وتمثيل الشعب.

**في بني وليد، تحولت احتفالات «الفاتح» إلى مشهد سياسي لافت، حيث اجتمع أنصار القذافي تحت رعاية «فبراير» في محاولة لإظهار التعددية واحترام حرية التعبير**

قبل سنوات، كان هناك من يروّج لانقلاب كبير يمكن أن يحدث على رأس المؤسسة العسكرية ليطيح بالمشير حفتر وكبار مساعديه. أصحاب هذه الفكرة ينتمون عقائدياً إلى النظام السابق، ويستندون في رؤيتهم إلى وجود عدد كبير من قيادات وعناصر جيش ما قبل 2011 وكتائب أبناء القذافي ضمن المؤسسة التي أعاد تشكيلها حفتر من خلال قيادته لمعركة الكرامة التي أطلقها في مايو 2014 لدحر الجماعات التكفيرية والميليشيات الخارجة عن القانون بالمنطقة الشرقية.

كان بعض أنصار النظام السابق في داخل وخارج ليبيا يتحدثون سراً عن تلك اللحظة المنتظرة التي ستنقلب فيها قوات "الشعب المسلح" على قيادة "الرجمة" لتتيح تشكيل الوضع السياسي في البلاد وفق تحولات ميدانية تفسح المجال أمام عودة النظام السابق إلى الحكم. الحقيقة أن الوهم كان يسيطر على أصحاب تلك التصورات العقيمة. كما أن وجود سيف الإسلام القذافي كشخصية محورية تحظى بدعم شعبي مهم بين أبناء القبائل والمناطق الداخلية والطبقات الفقيرة زاد من تفاقم ظاهرة القفز على الواقع وركوب الأوهام دون احترام منطق العقل وأحكام الواقع والاعتبارات الجيوسياسية بما تفرضه من تدخلات خارجية مباشرة لخدمة أجندات ليس فيها ما يتجاوب مع طروحات النظام السابق.

إذا كانت العلاقة بين قيادة الجيش والناشطين من أنصار سيف الإسلام قد ساءت في وقت ما، فلأن مخابرات "الرجمة" كانت تتلقى تقارير يومية عن خطط التحرك ضد قيادة الجيش بالتعاون مع أطراف تعتبر أن عدوها الأول هو المشير حفتر، وأن الإطاحة به يمكن أن تقرّب المسافات بين الإخوان و"الخضر" ومتمردي الجنوب وغيرهم. لعبت سلطات طرابلس دائماً على هذه الورقة، وخاصة في علاقة بالوضع العام في الجنوب، وكذلك بالواقع الإقليمي الذي لا يمكن تجاوزه، وخاصة فيما يتصل بإقليم فزان وخصوصياته الجيوسياسية والإستراتيجية والتداخلات العرقية والثقافية التي تحدد مساراته السياسية والاجتماعية. في الثاني من شباط/فبراير 2026 أُعلن رسمياً عن اغتيال سيف الإسلام في مقر إقامته بالزنتان، وبعد أقل من شهر أكدت النيابة العامة أنها حددت هويات المتورطين في الجريمة، وتسعى إلى ضبطهم وعرضهم على القضاء. لم يتحقق ذلك ولا يزال القتلة المأجورون ينعمون بالحرية وبالمكافأة التي حصلوا عليها لقاء جريمتهم.

من المؤشرات اللافتة، إقدام بعض أنصار النظام الجماهيري على رفع صورة الدكتورة عائشة القذافي التي قد تكون الأكثر استعداداً لوراثة مشروع والدها وشقيقها، وهو ما يمكن أن تقبل به الجهات الفبرايرية النافذة في غرب البلاد، التي تعتقد أنه من المستحيل إقصاء "الخضر"، وفي نفس الوقت يمكن احتواؤهم ضمن مشروع سياسي قادر على التعايش مع بقية القوى الأخرى، وعلى المساهمة في تقليص نفوذ القوة الأكثر حضوراً وتأثيراً وفاعلية: القيادة العامة للجيش بقيادة حفتر ونجله صدام.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس التحرير
محمد أحمد الهوني

المدير العام
صلاح أحمد الهوني

مدير التحرير
مختار الدبابي

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

العرب
الخميس 2026/09/03
السنة 49 العدد 13904

# الببغاء الذي أتقن النحو

## خدعة الذكاء الاصطناعي.. كيف نواجه تضخيم شركات التقنية ونصنع المستقبل الذي نريد

الذكاء الاصطناعي ليس كما نعتقد

لا يمر يوم اليوم دون حديث عن الذكاء الاصطناعي وقدراته في الطب والفن والعلوم والأعمال والاقتصاد والحروب وغيرها من مجالات، إلى الحد الذي قد يصل إلى الاعتقاد الأعمى بحتمية قدراته، يقابله نظريات أخرى في نقده، وفي الدعوة إلى مقاومة إلغائه للعنصر البشري. لكن الأمر يحتاج قراءة عميقة من الداخل لفهم الظاهرة.

د. محمد غاني
كاتب مغربي

العنوان في هذا الغلاف "خدعة الذكاء الاصطناعي" ليس وصفا لموضوع، بل حكم على فاعل. فالكلمة المحورية فيه، وهي لفظة الخدعة، لا تصف الآلة وإنما تصف من يبيعها. وأصل هذه اللفظة في الإنجليزية مأخوذ من لعبة الثقة، أي ذلك الضرب من الاحتيال الذي لا يتم إلا بتواطؤ الضحية وحسن ظنها.

وهكذا يقول عنوان كتاب إميلي م. بندر وأليكس هانا، الصادر عن دار هاربر، في كلمتين ما يفصله الكتاب في سبعة فصول: إن الخدعة ليست في البرنامج بل في الوعد المرفوع فوقه، وإنها محتاجة إلى تصديقنا كي تكتمل. أما العنوان الفرعي فيقطع شطرين: مواجهة التضخيم، وصناعة مستقبل بديل، وسيتبين للقارئ أن الشطر الأول أمتن في الكتاب من الثاني. ومما يستوقف في هذه العتبة أن اسم عالمة اللسانيات تقدم على اسم عالمة الاجتماع، وهو ترتيب دال، لأن حجة الكتاب لغوية في أساسها قبل أن تكون اقتصادية أو سياسية.

### من يتكلم؟

في سنة 2021 نشرت إميلي بندر، أستاذة اللسانيات الحاسوبية بجامعة واشنطن، مع تيمنيت غيبرو وزميلتين لهما، ورقة صار عنوانها مثلا سائرا: في مخاطر الببغاوات الاحتمالية. والوصف دقيق في شقيه: ببغاء لأن النموذج يعيد ما مر به، واحتمالي لأنه يعيده بترتيب مرجح لا بترتيب محفوظ.

وقد كلفت تلك الورقة أصحابها ثمنا مهنيا، فقد خرجت غيبرو من غوغل، وتلتها أليكس هانا، عالمة الاجتماع التي صارت مديرة البحث في معهد البحث الموزع في الذكاء الاصطناعي. ومن هذا الموقع، موقع من كان في الداخل ثم غادر، كتب هذا الكتاب، وهو موقع يمنح صاحبه معرفة بالتفاصيل وميلا إلى الجدل في آن واحد.

### في وصل الكتاب بنظرية الثقافة

خلاصة ما يذهب إليه المؤلفان أن عبارة الذكاء الاصطناعي ليست اسما لتقنية بعينها، بل مظلة تسويقية تجمع تحتها أنظمة متباينة الوظائف والقدرات، وأن وظيفة هذه المظلة أن تدفع السامع إلى أن ينسب إلى الآلة فهما وقصدا لا وجود لهما. ويصفان دورة تضخيم تتكرر بانتظام: وعد معلق في المستقبل يبرر في الحاضر انتزاع البيانات من أصحابها، واستخراج عمل بشري رخيص، واستبدال خدمات إنسانية بأخرى أقل كلفة، وتحويل عمل ذي معنى إلى عمل يعامل صاحبه معاملة الآلة. ومن ألطف ملاحظاتهما أن الخوف المفزع من الآلة والحماسة المفرطة لها وجهان لعملة واحدة، إذ يضخم الطرفان قدرتها، ويصب الاثنان في مصلحة من يبيعها.

> الخوف المفزع من الآلة والحماسة المفرطة لها وجهان لعملة واحدة، إذ يضخم الطرفان قدرتها، ويصب الاثنان في مصلحة من يبيعها

وأصل الحجة عندهما لساني لا تقني: نحن مهيؤون، بحكم تكويننا التواصلي، لأن نفترض عقلا وراء كل كلام منسجم، لأننا لم نعرف قط في تاريخنا فصاحة بلا متكلم. فالمعنى لا يقيم في النص وحده، وإنما ينشأ في ذهن المتلقي الذي يملأ فراغاته ويقدر لصاحبه نية. وهنا مكمن الوهم في نظرهما: الآلة لا تخدعنا، بل نحن نتبرع لها بالمعنى ثم ننسبه إليها.

يقع هذا الكتاب في قلب موجة نظرية صاعدة تعرف اليوم بالدراسات النقدية للذكاء الاصطناعي، وهي تلتقي بأربعة خطوط كبرى في نظرية الثقافة الراهنة.

الخط الأول يقرأ الذكاء الاصطناعي بوصفه صناعة استخراجية لا فكرة مجردة، على نحو ما فعلت كيت كروفورد في أطلس الذكاء الاصطناعي، حين تتبعت سلسلة الأشياء من مناجم المعادن النادرة إلى مزارع الخوادم وما تستهلكه من ماء وطاقة. ومؤدى ذلك أن الثقافة الرقمية مسألة مادية قبل أن تكون رمزية، وأن كل استعارة عن السحابة تخفي جغرافيا ثقيلة.

الخط الثاني هو ما سماه نيك كولدري وأوليسيس ميخياس الاستعمار البياني: أن يتحول مجموع ما ننتجه من كلام وصور وعلاقات إلى مورد خام يستولى عليه من غير مقابل ولا إذن، على مثال ما جرى للأرض في الاستعمار القديم. وهذه هي الحلقة التي تصل الكتاب بموضوع القراءة مباشرة، فمكتباتنا ودورياتنا ومدونات تراثنا هي المادة الخام لهذه النماذج، وقد أخذت قبل أن يسأل أحد أهلها.

الخط الثالث هو ما يعرف بالعمل الشبح، كما وصفته ماري غراي وسيدهارث سوري: أن خلف كل أتمتة تبدو سحرية بشرا يصنفون ويشذبون ويصححون، في ظروف هشة وفي أطراف العالم غالبا. فما نسميه ذكاء اصطناعيا كثيرا ما يكون عملا إنسانيا أحسن إخفاؤه، وهذه ملاحظة سوسيولوجية تنسف الاستعارة كلها.

الخط الرابع هو ما يسميه بيونغ تشول هان أزمة السرد: أن المعلومة أزاحت الحكاية، وأن ما يوزع علينا اليوم شذرات لا تتراكم في معنى. والنموذج اللغوي في هذا الأفق آلة معلومات كاملة الفصاحة، بلا سرد ولا ذاكرة ولا انتماء إلى تاريخ يروى. ويضاف إلى هذه الخطوط ما سبقت الإشارة إليه من إيكولوجيا الانتباه عند إيف سيتون، إذ تصير القراءة الطويلة ممارسة مقاومة لا ترفا.

### مدخل عربي إلى الجدل

وفي وسع القارئ العربي أن يدخل هذا النقاش من باب لا يملكه غيره. فحين عرف ابن جني اللغة قال إنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم، فجعل الغرض ركنا في الحد لا زينة فيه. وحين بنى عبد القاهر الجرجاني نظرية النظم رد الفصاحة لا إلى الألفاظ في ذاتها، بل إلى توخي معاني النحو في ترتيبها، أي إلى قصد ناظم يرتب. وحين بحث الأصوليون في الدلالة جعلوا مدارها على مراد المتكلم لا على ظاهر اللفظ وحده.

والذي بين أيدينا اليوم جهاز ينتج نظما بلا ناظم، وفصاحة بلا غرض، وكلاما لا يقوم وراءه شاهد يسأل عما قال. وهذا في ميزان تراثنا اللغوي ليس كلاما ناقصا يكمل، بل هو جنس آخر يشبه الكلام ولا يكونه. ولعل أدق ما يوصف به أنه أثر كلام لا كلام، كما يكون أثر القدم في الرمل دليلا على ماش ولا يكون مشيا.

### مآخذ لا بد منها

على أن الإنصاف يقتضي تسجيل ثلاثة مآخذ. أولها أن صورة الببغاء الاحتمالي صيغت سنة 2021، وقد تغيرت قدرات النماذج بعد ذلك تغيرا يستدعي تفسيرا لا مجرد استبعاد، وقد لاحظ غير ناقد أن الكتاب يمر على هذا الاعتراض مرورا سريعا. وثانيها أن القول بأن مطابقة الأنماط لا تنتج فهما يحتاج إلى تحديد صارم لمعنى الفهم، وإلا انقلبت الحجة على الإنسان نفسه، فهو أيضا يتعلم بالتكرار والاستقراء.

# الحكيم يحاكم الميتافيزيقا وسلماوي يحاكم السلطة

الأستاذ وتلميذه اختلافات في الرؤية

يمثل توفيق الحكيم ومحمد سلماوي محطتين لافتتين في تطور الأدب المصري والعربي، رغم اختلاف الأجيال والرؤى والأدوات. فمن المسرح الذهني والأسئلة الميتافيزيقية لدى الحكيم، إلى الواقعية السياسية والاشتباك مع قضايا السلطة والمجتمع لدى سلماوي، تكشف المقارنة بين تجربتيهما تحولات الأدب في علاقته بالإنسان والواقع والتاريخ.

أحمد فضل شبلول
كاتب مصري

يرتبط الكاتبان توفيق الحكيم ومحمد سلماوي، برابطة فكرية وثيقة؛ فقد عاصر سلماوي الحكيم في أواخر حياته وتأثر بأدبه، لكنه صاغ لنفسه هوية أدبية مستقلة اشتبكت مع تفاصيل الشارع والسياسة. وتمثل المقارنة النقديّة بين الحكيم (رائد الفلسفة والرمزية) وتلميذه محمد سلماوي (رائد الواقعية السياسية الجديدة) نموذجًا لتحول المسرح والرواية العربية من تجريد الأفكار الفلسفية إلى تشريح الواقع السياسي المعاصر.

يُعد توفيق الحكيم (1898 – 1987) مؤسس "المسرح الذهني" في الأدب العربي. لا تُكتب أعماله (مثل أهل الكهف 1933، وشهرزاد 1934، ويا طالع الشجرة 1962) لتُجسَّد ماديًا على الخشبة بقدر ما تُكتب لتُقرأ وتُناقش كأفكار تجريدية صراعية (الإنسان ضد الزمن، أو العقل ضد العاطفة). بينما ينتمي مذهب محمد سلماوي إلى الواقعية النقدية والسياسية المباشرة، والاشتباك الراهن. أعماله (مثل مسرحية "الجنزير" 1992، ورواية "أجنحة الفراشة" 2011، ورواية "أوديب في الطائرة" 2024) تغوص في عمق الأزمات المعاصرة، مثل قضايا الإرهاب، والتحولات الاجتماعية، والثورات العربية، محولاً الأسطورة إلى أداة لتشريح الحاضر.

يستخدم كلا الكاتبين الأساطير التراجيدية اليونانية، لكن بوجهتين مغايرتين تمامًا، فإذا أخذنا على سبيل المثال مسرحية "الملك أوديب" للحكيم 1949، ورواية "أوديب في الطائرة" لسلماوي، فعلى الرغم من اختلاف النوع الأدبي، فإن الهدف الأساسي عند الحكيم هو الصراع الفلسفي بين مشيئة الإنسان والقدر الإلهي المخفي. وعند سلماوي كان الهدف هو إسقاط سياسي على الحريّات، والديكتاتورية، والثورات.

البطل عند الحكيم يتحرك في فضاء ذهني حواري مأساوي معزول نسبيًا. أما بطل سلماوي، فيركب طائرة حديثة، ويشهد ثورة يناير 2011 في الشارع المصري.

كانت الغاية النقدية عند الحكيم محاكمة المفهوم الميتافيزيقي للعدالة الإنسانية. بينما كانت غاية سلماوي محاكمة الأنظمة الحاكمة وسلوك الجماهير السياسي.

لقد واجه الحكيم معضلة الفصحى والعامية في المسرح عبر ابتكار لغة وسيطة سمّاها "اللغة الثالثة"؛ وهي فصحى مبسطة وقريبة من السمع وصالحة للقراءة والتمثيل المسرحي دون تكلف. كما خاض في مسرح العبث باقتدار. بينما تمتاز لغة سلماوي بالرشاقة الصحفية والدرامية المكثفة والمباشرة. والحوار عنده لا يستهدف توليد أفكار فلسفية مجردة، بل يستهدف دفع الحدث والتشويق السياسي إلى الأمام وتجسيد التناقضات الطبقية والأيديولوجية بوضوح.

يميل الحكيم غالباً إلى برج عاجي يتأمل منه حركة المجتمع (كما يتضح في روايته "عصفور من الشرق" 1938)، حتى في كتاباته الاجتماعية مثل "يوميات نائب في الأرياف" 1937، وكأن نقده يرتدي ثوب السخرية المريرة والتحليل المؤسسي دون الانخراط الحركي.

أما سلماوي فيتبنى موقفا نقديًا مباشرًا، ويعكس ذلك توليه مناصب ثقافية رسمية (كاتحاد الكتاب المصريين والعرب على سبيل المثال). ومسرحيته الصادمة "الجنزير" كانت مواجهة فنية مباشرة على المسرح ضد الفكر المتطرف والإرهاب في التسعينيات، ما يجعله كاتبًا مشتبكًا بامتياز بملفات أمن المجتمع وفكره.

ونستطيع أن نقول إنه بينما كان توفيق الحكيم يبني الأساس البنيوي والفلسفي للمسرح العربي، ليكون ندًا للمسرح الغربي في عمقه الميتافيزيقي، جاء محمد سلماوي ليأخذ تلك الأدوات المسرحية ويطوعها لخدمة القضية السياسية والاجتماعية الآنية.

ونلاحظ أن الحكيم يترك قارئه يتساءل عن الوجود، بينما سلماوي يترك قارئه يتساءل عن الوطن والحرية.

لقد ابتكر الحكيم "اللغة الثالثة"، كحل توفيقي بين الفصحى والعامية. ولذا تمتاز لغته بالبساطة الظاهرية، لكنها محملة بطاقات إيحائية مجردة. والجملة عنده جملة فكرية؛ تبدأ بالفكرة وتنتهي بها، وتقل فيها المحسنات البديعية أو الزخارف اللفظية، لتبدو الحوارات وكأنها تُترجم حوار العقل الداخلي مع نفسه. أما لغة سلماوي فهي لغة حية، ورشيقة، ومتأثرة بالإيقاع الصحفي السريع والدقيق. إنه يميل إلى "التهجين اللغوي" عبر استخدام لغة تتناسب مع الشريحة الطبقية والأيديولوجية للشخصية (لغة المتطرف دينية، لغة المثقف ليبرالية، .. إلخ). اللفظ عنده ليس مجردًا، بل هو رصاصة إجرائية تدفع بالحدث وتكشف الانتماء السياسي للشخصية فورًا.

تعتمد بنية النص عند الحكيم على النمو العمودي للفكرة. والحبكة غالبًا دائرية أو مغلقة، حيث يبدأ النص من نقطة فلسفية، ويعود إليها بعد رحلة عبثية، مثل استيقاظ أهل الكهف ثم عودتهم للموت في مسرحية "أهل الكهف"). لذا نجد الحدث الخارجي ضئيلا، بينما يكمن الصراع في البنية الداخلية للحوارات والمواقف الذهنية.

وتتسم بنية أعمال سلماوي بالنمو الأفقي الديناميكي (تصاعد الأحداث وتشابك المصائر). الحبكة عنده خطية تصاعدية، متأثرة بالبناء السينمائي القائم على تقطيع المشاهد، وتعدد الأماكن، والسرعة المفاجئة في التحولات (مثل اختطاف طائرة أو مداهمة إرهابية). البنية عنده مُهيأة تمامًا للتجسيد البصري والحركي على خشبة المسرح.

يتحرك الحكيم في فضاء الوجودية والعبث والصراع الأزلي بين ثنائيات (الزمن / الخلود، العقل / القلب، الواقع / الخيال). ونتذكر أنه صاغ مذهبه الفلسفي الخاص المسمى "التعادلية" (1955)، في محاولة لخلق توازن بين القوى المتصارعة دون انتصار حاسم لإحداها، مما يترك النهايات مفتوحة على التساؤل الكوني.

بينما تتخلى أعمال سلماوي عن الميتافيزيقا لترتكز على فلسفة الالتزام والواقعية السياسية. الصراع عنده ليس مع القدر أو الزمن، بل مع المؤسسة، والسلطة، والفكر المتطرف، أو الاستعمار الحديث. فلسفة سلماوي براجماتية؛ تسعى لتغيير الواقع، وتفكيك بنى القهر الاجتماعي، وإدانة التراجع الحضاري.

> الربط النقدي بين «الأيدي الناعمة» للحكيم (1958)، و«أجنحة الفراشة» لسلماوي (2011) نموذج فريد لتطور أدب التحولات في مصر

ونلاحظ أن "الشخصية" عند الحكيم عبارة عن "قناع" يرتديه المفهوم الفلسفي. شخصياته تعاني من اغتراب وجودي حاد، وتعيش في عوالمها الداخلية، وتتحرك بدافع هواجس عقلية عليا. هي شخصيات "ثابتة" أو "أفكار تمشي على قدمين" أكثر من كونها بشرًا نراهم في الشارع.

بينما شخصيات سلماوي نامية ومأخوذة من نسيج المجتمع المصري المعاصر (المثقف المأزوم، والشاب المغيَّب فكرياً، والانتهازي، ومصممة الأزياء العصرية، وصاحبة الجاليري، والطبيب، والطالب، .. الخ). وتظهر الدوافع النفسية للشخصيات عبر صراعها الطبقي، وإحباطاتها السياسية، وخوفها من المجهول الأمني، مما يجعل سيكولوجيتها مرتبطة شرطيًا ببيئتها الاجتماعية.

وإذا توقفنا أمام الزمن عند الحكيم، فسنجده زمنًا نفسيًا، فهو البطل الحقيقي والخصم الأكبر للإنسان (كما في أهل الكهف). ينهار عنده الزمن الخطي ليحل محله الزمن السرمدي. فالأحداث قد تستغرق قرونًا أو تمر في لحظة ذهنية واحدة، الوقت عنده نسبي وفلسفي خالص.

أما زمن سلماوي فهو خطي، وحاد، وتاريخي بامتياز. حيث يرتبط النص بلحظة سياسية محددة (فترة التسعينيات وتصاعد الإرهاب في "الجنزير"، أو لحظة ثورة 25 يناير في "أجنحة الفراشة" و"أوديب في الطائرة"). الزمن هنا يضغط على الشخصيات عبر "ساعة موقوتة" (أو زمن العد التنازلي) المتولّد من الأزمات السياسية أو الأمنية الحركية.